WP IRAQ

تصدر كل يوم اثنين
2024\03\11

الى الأمام
FORWARD
الأسبوعية

صحيفة سياسية عامة للحزب الشيوعي العمالي العراقي
حرية– مساواة– حكومة عمالية

أساس الاشتراكية الإنسان... الاشتراكية حركة إعادة الخيار للإنسان
منصور حكمت

رئيس التحرير: توما حميد | tomahamid69@yahoo.com | WP-IRAQ.COM | العدد: 203

بمناسبة ٨ مارس يوم المرأة العالمي
الاستثمار في النظام الذكوري

سمير عادل

في فيلم وثائقي بعنوان حكايات شرف وعار من انتاج (بي بي سي) في نهاية التسعينات من القرن الماضي، يتحدث عن نضالات المرأة الفلسطينية وجسارتها في مقارعة الاحتلال الإسرائيلي، ويسرد الفلم، بأن المرأة الفلسطينية في محطات نضالية معينة تظهر الأكثر جرأة من رفيقها الرجل بالقيام بعمليات عسكرية وامنية ضد الاحتلال. وتمضي قصة الفلم انه بعد اتفاقية أوسلو وإرساء حكم السلطة الفلسطينية، أصدرت قرارات من الأخيرة بإعادة المرأة الى البيت او معاملتها في أفضل الأحوال بأقل مكانة، وممارسة التمييز ضدها من قبل السلطة الجديدة، في الوقت الذي كان نفس المشاركين في السلطة هم من قاموا بتجنيد المرأة وتعبئتها وحثها للمشاركة في حرب التحرير والاستقلال.

النظام الذكوري هو أحد أوجه النظام الطبقي، او هو الوجه القبيح المعبر بشفافية عالية عن ذلك النظام ودون أية رتوش. نظام يحافظ على الامتيازات الطبقية دون الأخرى. أي هو نظام امتيازات مادية ومعنوية تمنح للرجل دون المرأة.

إن الدفاع عن هذا النظام، وديمومته يتم عبر الإنفاق العالي على الدين والأيديولوجية والأخلاق والسياسة وحتى في لوي عنق العلم في حالات معينة لإثبات دونية المرأة بيولوجيا. انه استثمار كبير، ومن خلال البنية المشارة اليها، يتم تأطير سياسة التمييز ضد المرأة بمنظومة من القوانين للحفاظ على تلك الدونية، ويعني بالمطاف الأخير تعبير صارخ للحفاظ على تلك الامتيازات.

الممارسة الذكورية ليست سلوك شخصي:

للوهلة الأولى يتم تصوير الممارسة الذكورية بأنه تصرف أخلاقي وشخصي، وهناك من التيارات النسوية خاصة، تقوم بالترويج لذلك التصوير، لطمس ماهية النظام السياسي الذي ينتجه ويعيد انتاجه، او في أفضل الاحوال إعادة أسباب تلك الممارسة الذكورية بأن منبعها هو «النظام المتخلف» او انها «حق طبيعي» لأنه جزء من «تقاليد وأعراف» المجتمع، الا ان الحقيقة التي يتم التغطية عليها بدراية او دونها، هي ان الذكورية نظام اقتصادي وسياسي واجتماعي يستثمر فيه لتوليد انتاجه.

ولذلك يتعرض المجتمع الى أكبر عملية احتيال وتضليل، ليس في غسيل الأموال التي تأتي من تجارة المخدرات وتجارة الجنس والأعضاء البشرية والسلاح، بل في طمس ما وراء من مصالح في دونية المرأة. وتنفق مساعي مهولة على جميع الصعد للحيلولة دون تمتعها بمساواة كاملة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا. وابطال تلك العملية هي الطبقة الحاكمة من رجال الدين والساسة والأكاديميين من كل حدب وصب.

فعندما تشرع قوانين تبيح تعدد الزوجات او زواج المتعة للرجال (في المذهب الجعفري)، او كما اباحتها دولة الخلافة الإسلامية في العراق والشام التي سميت بداعش بالحصول على الجواري كما حدث مع نساء الايزيديات والى حد ما المسيحيات فضلا على تعدد الزوجات وما ملكت ايمانكم، تستنبط حقانية هذه القوانين من الدين بكل ما أوتي من ثقل. وهناك من يصنف نفسه في خانة التحرر، يذهب في تبرير تلك القوانين بأنها جزء لا يتجزأ من تاريخ وتقاليد ووجدان الجماهير، وعليه يبرر بعدم حقانية أي شخص أو طرف ما بتشريع قوانين مخالفة مثل فصل الدين عن الدولة والتربية والتعليم والذي يقود إلى إلغاء كل تلك القوانين الآنفة الذكر. وجميعهم من أولئك الفطاحل التي تُنَظّرْ الى ابدية وقدسية تلك القوانين، لا يصمدوا دقيقة واحدة امام حوار متمدن يدحض تلك القوانين ويفند أسسها التاريخية والسياسية والاجتماعية. ونراهم يتسلحون

التتمة ص٣

تنظيم العمال شأن خاص بهم

لنوحد جهودنا لإحباط تمرير مسودة قانون التنظيم العمالي المعادي للعمال في البرلمان

مرة أخرى تحاول القوى البرجوازية الحاكمة في العراق توجيه ضربة جديدة للعمال نزولا عند سياسات المؤسسات الإمبريالية العالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، التي تنص بتحويل العراق الى مزرعة استثمارية للعبيد لا مكان لاي اعتراض أو احتجاج فيها.

إنَّ اللجنة البرلمانية المختصة بشؤون تحاول تقديم مسودة لقانون يبيح تدخل الحكومة في كل الأشكال التنظيمية للعمال، من تأسيس النقابات إلى تأسيس المنظمات العمالية المختلفة، ولا تهدف تلك اللجنة من وراء هذه السياسة إلا لتسهيل حرية حركة رأسمال الشركات المحلية والعالمية دون مواجهة أي اعتراض أو احتجاج من قبل العمال للمطالبة بحقوقهم.

إنَّ حق تنظيم العمال، هو ما يرعب الحكومة وبرلمانها ومؤسساتها، لأنه السلاح الذي ينتزع حقوق العمال من قبل الشركات الرأسمالية، لذا فإنَّ تلك القوى تحاول عبر سن القوانين المعادية للعمال، تشجيع الشركات لتوظيف أموالها لتدر أرباحا واسعة، عبر فرض شروط عمل تحقق أرباح تلك الشركات مثل الأجور القليلة وانعدام الضمان الاجتماعي والصحي والطرد التعسفي، ولا يتحقق ذلك دون سلب العمال من حقهم في التنظيم.

وابعد من ذلك يحاول البرلمان العراقي الفاقد للشرعية، سن قوانين منافية حتى للمواثيق التي وقعت عليها الحكومات العراقية مع منظمة العمل الدولية، التي تنص وتؤكد على حق العمال بتشكيل تنظيماتهم المستقلة، دون العودة أو الحصول على موافقة البرلمان أو الحكومة.

إنَّ الحزب الشيوعي العمالي العراق يدعو كل القوى التحررية المحلية والعالمية من اجل الوقوف مع المنظمات والاتحادات العمالية العراقية التي رفضت ما ذهبت إليه اللجنة البرلمانية.

وإنَّ أي تقدم للحركة العمالية في أي مكان، أو تحقيق المطالب العادلة للعمال هو تقدم لنضال الجماهير من أجل الرفاه والحياة الكريمة.

عاش التنظيم المستقل للعمال

الحزب الشيوعي العمالي العراقي

٢٨ شباط ٢٠٢٤

قضية تحرر المرأة قضية عمالية!

عادل احمد

الصفحة الثانية

قضية تحرر المرأة قضية عمالية!

عادل احمد

تقول الكساندرا كولونتاي احدى ابرز فعالي الحركة النسوية العالمية في القرن العشرين في مقالتها المنشورة، الأساس الاجتماعي لقضية المرأة،

« أولاً وقبل أي شيء، يجب أن نسأل أنفسنا سؤالاً؛ هل بالإمكان ظهور حركة نسوية موحدة في ظل مجتمع قائم على التناقضات الطبقية؟ والحقيقة أن النساء اللواتي يشاركن في حركة التحرر الوطني، في نظر المراقبين المحايدين، لا يمثلن كتلة واحدة متجانسة واضحة.

وعالم النساء منقسم لمعسكرين، تمامًا مثلما هو عالم الرجال؛ وهكذا، فإن تطلعات ومصالح أحد هذيَن المعسكريَن يجعله قريباً من الطبقة البرجوازية، في حين أن المعسكر الآخر وثيق الصلة بالبروليتاريا، والتي يوفر مطلبها بالتحرر حلاً كاملاً لقضية المرأة. ورغم أن كلا المعسكرين يرفع شعار «تحرر المرأة»، إلا أن أهدافهما ومصالحهما مختلفة. فكل معسكر من المعسكرين يستمد - دون وعي - نقطة انطلاقه من مصالحه الطبقية، مما يصبغ أهداف ومهام كل معسكر بصبغة مختلفة تماماً عن الآخر.

وعلى الرغم من أن المطالب النسويّة تبدو جذريّة، إلا أنه يجب علينا ألا نغفل عن حقيقة أن النسويات لا يمكنهن، انطلاقاً من موقفهن الطبقي، النضال من أجل تحول جذري في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي الحالي للمجتمع، والذي دونه لا يمكن أن تكتمل عملية تحرر المرأة....»

اليوم تضيع قضية تحرر المرأة في غموض وعدم وضوح الرؤية السياسية والواقعية، اكثر من أي وقت مضى بسبب كثرة الحركات والمنظمات النسوية العديدة والمختلفة وعدم إيجاد مكانة أصلية في مجتمع وعالم مليء بالتناقضات الطبقية. تنظر المنظمات النسوية إلى تحرر المرأة حسب موقعها الطبقي ؛ ان المرأة العاملة تختلف مطالباتها التحررية عن مطالبات المرأة البرجوازية على الرغم من ادعاء كلا الطرفين او كلتا الطبقتين بالنضال من اجل تحرر المرأة. ان مطالبات المرأة البرجوازية لا تتجاوز حق النساء في إدارة الأعمال الاقتصادية او في السياسة سوى حق الترشح او حق المشاركة في الانتخابات الفعلية. أي ان المرأة البرجوازية تحاول ان تكون مثل الرجال في الطبقة البرجوازية اي تنخرط في إدارة الدولة البرجوازية اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا. وتطالب ان تكون نسبتها متساوية تقريبا مع الرجل في شؤون عمليات الأرباح والرأسمال. وان منظماتها و مؤسساتها و ورشها وتعليمها التربوي و ... الخ يكون في خدمةً ومصالح تحقيق الحقوق المتساوية مع بقية الرجال في طبقتها البرجوازية. ولهذا راينا يسمح بهذه المنظمات في جميع انحاء العالم، وتشارك زوجات رؤساء ووزراء وعلماء وخبراء في مجالات مختلفة في تجمعاتهم. ان مشاركة هيلاري كلنتون، وزيرة الخارجية الامريكية السابقة في قضية حق الإجهاض او جين فوندا الممثلة الأمريكية الغنية المشهورة ان تكون في راس من يمنح الجوائز لفعالي النساء في البلدان العالمية وغيرها... في تجمعات ومؤتمرات النسوية العالمية، يدل على ان قضية تحرر المرأة بالنسبة للمرأة البرجوازية لا تتجاوز مطالباتها الحقوقية المتساوية مع رجال الطبقة البرجوازية. أي ان المرأة البرجوازية تطالب ان تكون متساوية مع الرجال في حصتها من المصالح البرجوازية في كل شيء، في المشاركة في استغلال الطبقة العاملة، في المشاركة في خلق عدم المساواة في الأجور، في إفقار المجتمع، في مشاركة اندلاع الحروب والاقتتال، في خلق أزمات سياسية واقتصادية مع بقية رجال الطبقة البرجوازية.

ولكن تحرر المرأة من وجهة نظر المرأة العاملة يختلف كليا عن وجهة نظر المرأة البرجوازية. ومطالبات المرأة العاملة تختلف كليا عن مطالب المرأة البرجوازية كما هو الحال مع التناقضات بين العمال والرأسماليين في المجتمع البرجوازي. ان منظمات النساء العمالية تهدف إلى خلق المساواة في الأجور وحقق الحصول على فرص عمل متساوية مع بقية العمال في المجتمع الرأسمالي وتنظيم صفوفها مع باقي طبقتها من الذكور لتحرير المجتمع من عبودية الرأسمال. أي ان مطالبات المرأة العاملة تهدف في تحرر المرأة بالكامل من تبعات الاستغلال وعدم المساواة. تحرر من عدم المساواة الاقتصادية في المجتمع تعني القضاء على التناقض بين العمل والرأسمال أي القضاء على العمل المأجور والنظام الرأسمالي. ان تحرر المرأة بالكامل لا يتم الا بالقضاء على التناقضات في المجتمع البرجوازي والتي ليس هنالك استغلال انسان للإنسان بالمعني الحرفي للكلمة. ان وجود منظمات المرأة التحررية العمالية تهدف إلى توحيد صفوف المرأة العاملة وانهاء أولا عدم مساواتها مع بقية طبقتها من الرجال ومن ثم نحو التحرر بالكامل مع بقية الطبقة عن طريق القضاء على النظام الاقتصادي الرأسمالي.

نرى اليوم في قوانين اكثرية الدول الصناعية المتقدمة تحررا في بعض جوانب قضايا المرأة والتي اكتسبت بجهود ونضالات الحركة النسوية والعمالية. ولكن في الحياة الواقعية وفي الممارسة اليومية للطبقة البرجوازية تجاه النساء العاملات نرى هنالك بوضوح عدم المساواة بين المرأة والرجل. اجور المرأة العاملة اقل من أجور الرجال العمال. المرأة العاملة تتعرض للبطالة في أولى سياسات التقشف وفي وقت الأزمات قبل الرجال. وان تربية الأطفال يكون دائما على عاتق النساء، اضافة الى وجود معدلات كبيرة لاضطهاد النساء والاعتداء الجنسي والنفسي والجسدي ضدهن رغم وجود قوانين وعقوبات لان المجتمع لايزال ذكوري...

اعتقد ان حركة تحرر المرأة العالمي تفتقر اليوم إلى النظرة السياسية التي كانت سائدة في بداية القرن العشرين. ان عدم ظهور فعالي الحركة النسوية في يومنا هذا أمثال كلارا زيتكين والكسندرا كولونتاي و نادجيتا كروبسكايا و روزا لوكسمبورغ و اينسيا ارماند... تعود إلى ضعف الحركة العمالية والاشتراكية في العالم. ان كل تقدم في تطور النضالات العمالية والاشتراكية يصاحبه تطور في نضالات الحركة النسوية العمالية وتبرز إلى العلن فعاليها وقادتها السياسيين. ان الغموض وعدم وضوح قضية تحرر المرأة اليوم برأيي تكمن في إزالة الفوارق والمصالح والاهداف بين النظرة العمالية والنظرة العامة (البرجوازية). ان عدم وجود رؤية واضحة بين المصالح والاهداف الطبقية المختلفة لقضية تحرر المرأة يؤدي إلى سيطرة النظرة البرجوازية على حركات تحرر المرأة ومساواتها وهذا بدورة يبقي قضية المرأة ومشاكلها وعدم مساواتها في المجتمع بعيدة عن الحل الجذري، والذي يكمن في تحرر المرأة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وتحقيق مساواتها الكاملة من الناحية الاقتصادية والانعتاق من الاستغلال والعبودية التي يفرضها نير الرأسمال. إذا نريد حقا ان تتحرر المرأة بشكل كامل، علينا ان نركز كاشتراكيين على تحرر المرأة من زاوية طبقتنا العمالية.

لا لهمجية القوات الأمنية ضد احتجاجات المهندسين في البصرة

بيان الحزب الشيوعي العمالي العراقي

بتوجيهات من محافظ البصرة اسعد العيداني، قامت القوات الأمنية التابعة له بحملة قمعية ووحشية ضد تظاهرات المهندسين الذين يبلغ عددهم ٥٥٠ شخص لأنهم طالبوا بفرصة عمل في مدينة تقبع على بحار من النفط وتضخ المليارات من الدولارات التي تذهب الى شركات العيداني والأحزاب والمليشيات التي تدعمه.

ان ما قامت بها القوات الأمنية هي رسالة العيداني وحكومته المحلية بتدشين ولايته الجديدة في انتخابات مجالس المحافظات لقمع أي صوت احتجاجي، عبر حراب المليشيات، الممولة من الفساد الإداري والمالي لحكومته المحلية والاستئثار بالأموال المنهوبة من ثروات المحافظة التي تمول ٩٠٪ من اقتصاد العراق.

ان ما تعرض اليه المهندسين وخاصة النساء اللواتي سقط عدد منهن مضرجات بدمائهن ونقل قسم منهن الى المستشفيات، يكشف عن طبيعة هذه الحكومة المحلية المعادية حد النخاع لأبسط الحقوق الإنسانية. وان التركيز على ضرب النساء والاستفراد بهن من قبل القوات الأمنية وامام الكاميرات وفي وضح النهار هي رسالة الى المجتمع وجزء محوري في سياسة ممنهجة لقمع أي صوت تحرري يطالب بالحياة الكريمة. وان قمع النساء بهذه الطريقة الوحشية هي المنهجية لهذه القوى في قمع صوت الحرية والمساواة.

ان الحزب الشيوعي العمالي العراقي يدين بأشد العبارات همجية القوات الأمنية، وفي نفس الوقت يدافع عن المطالب العادلة للمهندسين، ومحاسبة المسؤولين عن هذا الاعتداء السافر بحق المتظاهرين.

ان الحزب الشيوعي العمالي يدعو المنظمات والاتحادات العمالية والقوى التحررية لرفع صوتها بشجب واستنكار ممارسات القوات الأمنية والدفاع عن مطالب المهندسين حتى تحقيقها.

الحزب الشيوعي العمالي العراقي

٢٧ شباط ٢٠٢٤

خطاب روشي سوناك، علامة ذعر الطبقة الحاكمة!

توما حميد

في خطوة غريبة، عقد رئيس الوزراء البريطاني، روشي سوناك، مؤتمراً صحفياً مفاجئا، مرتب على عجل، على سلالم داونينج ستريت، مقر رئاسة الوزراء، يوم الجمعة الماضية، بعد ساعات من فوز جورج غالاوي في الانتخابات الفرعية في روتشديل. قبل الحديث عن السبب الحقيقي الذي وقف وراء هذا المؤتمر الصحفي تجب الاشارة الى ان هذا النمط من المؤتمرات الصحفية في بريطانيا، عادة ما يخصص للإعلان عن مسائل مهمة مثل اعلان موعد انتخابات، او مثل اعلان تاتشر النصر في حرب فوكلاند الخ. رغم ادعاءات سوناك، لقد كان هذا المؤتمر، علامة ذعر كل الطبقة الحاكمة في بريطانيا من المشاكل والازمات التي تواجهها.

لقد نطق سوناك بالكثير من الهراء المعروف عن قادة المؤسسة الحاكمة في الغرب، ولكن ما يثير الانتباه هو ان يقول سوناك، وهو من اصول هندية « أن بريطانيا لها تاريخ عريق وكانت دائمًا في الجانب الصحيح من التاريخ».

وقال: «لا يوجد بلد مثالي، ولكنني فخور للغاية بالخير الذي حققته بلادنا».

دعنا عن ماضي بريطانيا القديم، من حروب و استعمار ونهب وافقار، وفرض العبودية على سكان قارات بأكملها، ولنركز على اخر ثلاثة عقود. هل كان فرض عقد من الحصار الاقتصادي على العراق او احتلاله او التدخل في ليبيا او سوريا، او الحصار على فنزويلا، او الحرب في اوكرانيا او دعم القاعدة وداعش وغيرها التنظيمات الارهابية في سوريا او دعم التطهير العرقي والابادة الجماعية في غزة وقوف على الجانب الصحيح من التاريخ!.

ان الخطاب المفاجئ لسوناك لم يكن للأسباب التي ذكرها مثل «الآن أصبحت ديمقراطيتنا نفسها مستهدفة « و «الزيادة المروعة في التطرف». او نمو « قوى الانقسام» و « المتطرفين الذين يريدون تمزيقينا» او « اختطاف شوارعنا من قبل مجموعات صغيرة معادية لقيمنا ولا تحترم تقاليدنا الديمقراطية».

وليس هناك اي دليل ان قوة ونفوذ « البعض» التي تحاول « تقويض انجاز بريطانيا عمدا، والدفع بأجندة ايدولوجية مثيرة للانقسام والكراهية» هي اكبر من اي وقت مضى.

اي ان قوى الاسلام السياسي واليمين المتطرف التي يتحدث عنها سوناك هي ليست اقوى اليوم من السابق. والاكثر من ذلك لقد اكتسب الاسلام السياسي قوته نتيجة لجرائم الغرب وبريطانيا في الشرق الاوسط وافريقيا ونتيجة الدعم الذي يقدمه الغرب لتنظيمات ارهابية مثل المجاهدين والقاعدة وداعش، ونتيجة للدعم التي حصل عليه الاسلام السياسي من خلال سياسات التعددية الثقافية وغيرها. كما ان اليمين الغربي المتطرف ينمو نتيجة لنفس السياسات التي تدفع بها الطبقة الحاكمة واعلامها من معاداة المهاجرين، التبليغ للأفكار الرجعية والمحافظة والعنصرية، والهستيريا ضد دول مثل الصين وروسيا الخ.

الطبقة الحاكمة في الغرب وبريطانيا بالذات مرعوبة لان المجتمع البريطاني يشهد تقهقر لم نجد له مثيل في الغرب في اخر ٣ قرون. و تشير التقارير بان الاقتصاد البريطاني في انكماش، والتصنيع في تراجع، والقوى الشرائية تنخفض باستمرار والبنية التحتية تتآكل. كما يواجه كل النظام الرأسمالي العالمي خطر ازمة اقتصادية مرتقبة.

ويحدق الغرب في هزيمة كبيرة في اوكرانيا، ويتصاعد الانقسام بين موقف المؤسسة الحاكمة والجماهير في الغرب بما فيه

الاستثمار في النظام الذكوري

سمير عادل

بستار قدسية تلك القوانين وقدسية الدين وقدسية مشرعيها الأوائل. بيد ان الحقيقة في إضفاء تلك القدسية وتأليه ممثلي ومشرعي تلك القوانين التي تنعكس في الممارسة الاجتماعية وقوانين الأحوال الشخصية، هو إضفاء الشرعية على امتيازات الرجل في النظام الذكوري.

فعلى سبيل المثال، ان منع تعدد الأزواج او منع زواج المتعة للرجال يعني سلب امتيازات الرجل في ذلك النظام، ويعني حرمانه من «حق» توارثه من سلفه الذي اغتصبه دون ان يسأل عن مصدره، وتصور انه حقه الطبيعي ولا يمكن المساس به.

وحتى في بعض الجدالات التي نشاهدها في الفضائيات، عندما تتم محاولة دحض قوانين تعدد الزوجات أو حصر ممارسة العنف بيد الرجل ضد النساء، تحصر نفسها في عبارة يتم تداولها؛ بانه ما كان صحيحا بالأمس او في العصر الأول لدولة الخلافة الإسلامية لا يصح اليوم. واقل ما يمكن وصف هذه الاحجية، بأنها محاولة يائسة وخجولة وغير جريئة للتنازل امام السيل الهائل من الترهات الفكرية والسياسية والاجتماعية لتبرير دونية مكانة المرأة وسلب انسانيتها. وهناك عشرات الثورات والانتفاضات، وقد يكون ما وصلنا من التاريخ القديم ثورة العبيد التي قادها سبارتاكوس في ٧٠-٧١ قبل الميلاد، او كما يسموها الحرب الثالثة للعبيد اندلعت منذ عصر الروماني ضد الظلم والاضطهاد. فالعبودية والاضطهاد الجنسي والعرقي والقومي والديني والفكري لا يصح ومنافي بشكل كلي للماهية الإنسانية، لا يصح اليوم، ولم يصح قبل ١٤٠٠ عام، ولن يصح بعد ١٤٠٠ عام. وأما ما يتم من حديث حول الدفاع عن شرع الله، إنما هو دفاع عن امتيازات النظام الطبقي-الذكوري الذي يمنحها للرجال دون النساء.

ان مقولة المساواة ترعب النظام الذكوري بشكل مطلق وتهدد اركانه. انها عنوان لسلب امتيازات الرجل حتى في أدق التفاصيل الحياتية اليومية، بدءا من تقسيم العمل في المنزل، إذ يفرض على الرجل التنازل عن تمتعه بالحصول على الطعام دون أي جهد، ومرورا بقضاء الوقت في تربية الأطفال والمشاركة في عملية تنظيف المنزل والغسل، وصولا الى «حق» الممارسة الجنسية الذي يتحول الى احترام رغبة الشريك وليس «حق» تم تصويره من قبل النظام الذكوري بانه حكر على الرجل ومتى ما شاء. ان الامتيازات التي يمنحها النظام الذكوري للرجل تحميها سلسلة من المؤسسة الدينية وسلسلة من قوانين الدولة.

وهكذا تمضي اللامساواة في عدم التكافؤ في فرص العمل، ففي العراق على سبيل المثال لا الحصر تبلغ نسبة البطالة في صفوف النساء ٨٧ ٪. وان هذه العملية هي مدروسة ومخطط لها، اذ ان جميع القوانين التي تنظم، حتى الأعراف والاسقاطات الأخلاقية على النساء، هي للحيلولة دون الخروج في احتجاجات ضد الظلم الاقتصادي الذي يتعرضن لهن مقارنة بالرجال. وبالتالي يعني تنصل الدولة عن مسؤوليتها في توفير فرص العمل وفي الإنفاق على العمل المنزلي الذي تزاوله المرأة بشكل مجاني. وتعني بالمطاف الأخير ان أموال الموازنات الحكومية بدل من انفاقها على إحلال المساواة بشكل مادي وتحويله الى واقع حال، يتم إنفاق قسم منها على إرساء أسس النظام الذكوري وإضفاء القدسية عليه وعدم المس به من خلال تأسيس جيش من الموظفين البيروقراطيين مرتبطين بشكل مباشر بالدولة يجملون صورتها ويبررون سياستها التمييزية ضد المرأة ويضفون هالات كاذبة ومخادعة على قوانينها وتحرسها مراكز الدراسات والمؤسسة الدينية، والقسم الاخر يتم إدخالها الى جيوب أعضاء الطبقة الحاكمة وشركاتها ومؤسساتها الاقتصادية والمالية.

آليات الدفاع عن النظام الذكوري:

ان مقولات التخلف والرجعية هي مقولات مادية، ولكن لا يمكن حصر سلب إنسانية المرأة ومكانتها الاجتماعية بتلك المقولات، والتي تعني من الناحية العملية، هو محاولة للتملص من مسؤولية المبادرة بمد اليد لإماطة اللثام عن ماهية ذلك النظام المتخلف والرجعي، وكشفها أمام المجتمع، لإيجاد حل جذري لها بدلا من الدوران في فلكه وبلع طعم التضليل الذي تمارسها الهيئة الحاكمة المدافعة عن النظام الذكوري.

إن النظام المتخلف والرجعي هو نظام يدافع عن امتيازات النظام الذكوري في النظام الطبقي. وانه ينطبق حتى في وصفنا للنظام السائد الحالي بالنظام المتخلف. ولكن لا ينظر اليه هكذا في الأكاديميات البرجوازية او أكاديميات النظام الطبقي الذي نعيش فيه، بل ينظر اليه، كم ان هذا النظام يجيز الشكليات الصورية دون المحتوى، دون النظر الى قوانين الأحوال الشخصية وقوانين العمل والمناهج التعليمية والدراسية ومنح اليد الطولى للمؤسسة الدينية بالتطاول على حياة النساء بشكل خاص والمجتمع بشكل عام.

ان النظام التحرري في نظر تلك الأكاديميات هو نظام يسمح بحركة رأس المال دون ان يعكر أحد صفو حرية حركته. وما عدا ذلك فلا شأن لها بها، بل وتبررها بأنها شأن داخلي واحترام القيم المحلية ومشاعر الناس وغيرها من السخافات. وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار بجملة فريدريك انجلز الشهيرة في تقييم المجتمعات، ان معيار تحرر المرأة هو معيار تحرر المجتمع، فليس هناك مجتمع حر في منطقتنا، وثقافة المجتمع هي انعكاس لثقافة الطبقة الحاكمة كما يعلمنا ماركس.

ان تعالي النفس الذكوري المقيت والمثير للاشمئزاز والدافع للتقيؤ إزاء حملات التهجم والشتائم على النساء على صفحات التواصل الاجتماعي، وخاصة عندما ترتفع أصوات نسوية ضد الظلم الجنسي، او ضد حادثة عنف ضحيتها النساء، لا يمكن تحليله وفق مقولات التخلف والرجعية التي لن تتعدى مقولات أخلاقية ولا تصل بنا الى أي مكان، إنما هي حملات منظمة وواعية تجري على قدم وساق بجيوش حقيقية قبل ان تكون الكترونية، للحفاظ على امتيازات النظام الذكوري. انظر الى مقال في موقع جمار (اليمين والمانسويفير العراقيان -وحدة ضد النساء – بلسم مصطفى وريم عبد).

وكلما اشتد ساعد الحركة التحررية للنساء، ازدادت مقاومة النظام الذكوري وشراسته. فكما قاوم النظام الإقطاعي بشراسة ولادة النظام البرجوازي المدني ومخاضه، الذي كان يقوض امتيازاته من الأراضي والفلاحين الأقنان وسلبه الامتيازات المعنوية، حيث دحضت كل خرافات الكنيسة وقوضت سلطتها

التتمة ص الأخيرة

ELa ALamam (Forward) Weekly
Editor in chief: Toma Hameed

A political paper of worker-communist party of iraq

DESIGNED BY: RUZGAR ABDULLAH

الأخيرة

خطاب روشي سوناك، علامة...

توما حميد

بريطانيا حول جرائم اسرائيل. ومن شبه المؤكد ان الحزب الحاكم سيواجه هزيمة انتخابية كبيرة في الانتخابات القادمة وليس لحزب العمال هو الاخر اي رؤية لحل المشاكل التي تواجه بريطانيا.

في هذا الوضع المتأزم يفوز جورج غالاوي في الانتخابات الفرعية ويصل الى البرلمان وهذا الامر ارعبهم. قال سوناك « وفي الليلة الماضية، أعادت انتخابات روتشديل الفرعية مرشحًا يرفض فظاعة ما حدث في ٧ أكتوبر، ويمجّد حزب الله، ..... هذه النتيجة مقلقة للغاية». يجب الاشارة ان غالاوي وصل الى البرلمان من خلال انتخابات نزيهة وهو نتيجة اختيار سكان روتشديل.

ان خوف المؤسسة الحاكمة من غالاوي هو ليس لأنه سيطالب بالاشتراكية او حتى سيكون قادرا على احداث اي تغير في سياسة بريطانيا الداخلية او الخارجية. ان فوزه يكشف حجم الفجوة بين المؤسسة الحاكمة وبين الجماهير، ويكشف افلاس هذه المؤسسة، و انه سيفضح دور بريطانيا والغرب في تمكين الابادة الجماعية في غزة. فجورج غالاوي ركز بشكل كبير في حملته الانتخابية على الجرائم التي ترتكبها إسرائيل بتأييد من الغرب. وفوز جورج غالاوي قد يشجع شخصيات اخرى على اليسار مثل جيرمي كوربن وعلى اليمين مثل نايجل فراج على خوض الانتخابات وزيادة ازمة ومازق النظام.

ان خطاب سوناك هو محاولة لتمهيد الطريق لفرض المزيد من التراجع على الحريات السياسية وحق التعبير. ان تقييد الحريات السياسية وحرية التعبير مهمة جدا لنظام متأزم. لم يعد بإمكان النظام الالتزام بتلك الحريات، لذا نجدهم مثلا يمنعون المظاهرات المؤيدة لفلسطين، ويتم اعتقال الناس لرفع اعلام معينة او ارتداء ملابس ورموز معينة.

يقول سوناك «يجب أن نضع حدًا لهذه الاحتجاجات. إن وحدتنا ومرونتنا والتزامنا بالقيم الديمقراطية ستنتصر. دعونا نواصل بناء بريطانيا معاً، ونقف ضد التطرف ونحمي مستقبلنا المشترك».

وقال إنه أوضح خلال اجتماعه مع كبار ضباط الشرطة أنه «يتوقع من الشرطة أن يقوموا ليس فقط بإدارة هذه الاحتجاجات بل بضبطها».

وأضاف: «وأقول هذا للشرطة: سندعمكم عندما تتخذون إجراءات». واضاف «ولكن إذا كنا نطلب المزيد من الشرطة، فعلينا نحن، الحكومة، أن ندعم هذه الدعوة بالعمل».

وقال سوناك ستضاعف الحكومة دعمها لبرنامج منع التطرف، وسيطالبون الجامعات بوقف النشاطات المتطرفة في الحرم الجامعي، وسيعملون على منع الأشخاص الذين «يهدفون إلى تقويض قيم البلاد» من دخولها.

وقال أيضًا إن وزير الداخلية قد أصدر تعليمات بأن أولئك الموجودين في المملكة المتحدة بتأشيرات دخول والذين يختارون «بث الكراهية» سيتم سحب حقهم في التواجد في البلاد.

ستقوم الدولة بتحديد من هو المتطرف، ومن الذي يمزق المجتمع، ومن يدعو الى ايدولوجية انقسامية الخ، وتطلب من الشرطة بمعاقبتهم، اليس هذا ما ينددون به عندما تقوم به حكومات بلدان اخرى.

ما نراه هو علامات تقهقر وتأزم النظام الرأسمالي حتى في مركزه « الليبرالي». هذا التقهقر يولد الحاجة الى القمع وسلب حرية التعبير والتنديد بنتائج انتخابات نزيهة.

الاستثمار في النظام الذكوري

سمير عادل

التي كانت تحمي النظام الإقطاعي ، يقاوم اليوم النظام الذكوري بكل ما اوتي من شراسة، فنجد يتقدم المدافعين عن النظام رجال الدين، فنراهم مرة يتحدثون لنا عن فساد الغرب وقيمه، وأخرى تصدر الدولة او الحكومات القوانين تحت عنوان الحفاظ على الاخلاق والآداب وما لا يتعارض مع تقاليد المجتمع وعليها مجالسة البيت، او عدم جواز منافسة النساء للرجال في سوق العمل، فالمرأة مكانها البيت، او قوانين تسلب الامومة طالما طلبت المرأة هي الطلاق او الانفصال، كي تكون المرأة دائمة أسيرة الرجل الزوج ومطاوعة له حتى لا تخسر امومتها او اطفالها. ان دونية مكانة المرأة هي مسألة سياسية بالدرجة الأولى، ولا تختلف هذه المكانة بين بلدان العالم سوى بالدرجات.

وفي منطقتنا يحاول هذا النظام البرجوازي العمل على مستويين لإخفاء ظاهرة دونية مكانة لامرأة، الأولى السعي للتغطية عن وجهه القبيح او تجميل ذلك الوجه عبر تأسيس منظمات تسمى بالمجتمع المدني بالترويج لورش عمل ضد العنف الأسري وتعليم الخياطة والحياكة والتطريز التي عفا عليها الزمن، وثانيا لقولبة نضالات الحركة التحررية ونزع شرارتها الثورية.

التحرش الجنسي سياسة استثمارية في النظام الذكوري:

ان التحرش الجنسي بشكله اللفظي او الجسدي او المعنوي هو احدى الممارسات الاجتماعية الفعالة للإبقاء على النظام الذكوري للحيلولة دون الإطاحة به. بيد ان التحرش الجنسي قبل ان يضع ثقله في الممارسة الاجتماعية، كان فعل سياسي ممنهج ومدروس وضعته الجماعات الإسلامية وتحديدا الإخوان المسلمين في صلب أولوياتها العملية خلال ثورة يناير في مصر التي اندلعت شرارتها في ٢٠١١. وعلى الرغم من حديثنا أو تنبيهنا له في مناسبة سابقة، الا ان ما يهمنا هنا هو توضيح هذه السياسة بشكل أكثر تفصيلا بما يدعم ركائز النظام الذكوري.

إن إعادة سيناريو الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩، وهي اناطة مهمة إجهاض الثورة للإسلاميين، كلفت دوائر الامبريالية العالمية جماعات الإخوان المسلمين بمهمة إجهاض ثورة يناير ٢٠١١ المصرية التي هبت نسائمها على المنطقة. ولتنفيذ تلك المهمة وضع الاخوان المسلمين على جدول اعمالهم إيجاد آليات إعادة الجماهير المنتفضة في الساحات والميادين والشوارع الى بيوتها. وقد ابتكرت جماعة الاخوان سياسة التحرش الجنسي ضد النساء. وتحولت سياسة التحرش الجنسي الى ممارسة اجتماعية عامة انتقلت الى ميادين الانتفاضات والثورات والاحتجاجات الأخرى في بلدان العالم وخاصة في مناطق الشرق الاوسط، وقد غضت الطرف عنها حتى الأنظمة السياسة السائدة، لأنه من مصلحتها نزع احدى مخالب الثورة.

حماية امتيازات النظام الذكوري بأي ثمن:

أي بعبارة أخرى ان سياسة التحرش الجنسي هي جزء من آليات الحفاظ على النظام الذكوري، نظام امتيازات الرجل وعدم المساس بها. وكل ما يقال عن القدسية والمقدس، واضفاء الالوهية على الدين وكتبه ورجالاته، وتشريع القوانين لردع المتطاولين على المقدس، من الجلد والرجم بالحجارة والسجن والاعدام والطرد من الوظيفة والاغتيال الاجتماعي والاسقاط الأخلاقي، والتنظير الفكري الفارغ من المحتوى لتبرير الدفاع عن الالوهية المقدسة الدنيوية، تخفي ورائها حماية الامتيازات والدفاع عنها. وبقدر ان النظام البرجوازي يدافع عن الملكية الخاصة وشرع القوانين لحمايتها، بنفس القدر ان النظام الذكوري الذي هو أحد أوجه النظام البرجوازي يستميت بالدفاع عن الامتيازات التي يمنحها للرجل دون أي وجه حق.

وأخيرا إذا ما اخذنا الدين بشكله التجريدي الذي هو أحد الدعائم الرئيسية للنظام الذكوري، فأن هناك مسألتين يستند عليهما وهما، حماية المكانة الدونية للمرأة والثانية هي سلب وقمع الحريات. فلا يمكن الحديث عن الحريات في أي مجتمع تجد فيه المرأة مجردة من إنسانيتها. وبشكل اخر نقول أينما تجد المرأة تتمتع بمكانة اقتصادية وسياسية واجتماعية وقانونية مساوية للرجل وتتمتع بكامل حريتها، تجد المساحة الشاسعة وغير المتناهية يتمتع الإنسان بحريته المطلقة في ذلك المكان.

وفي منطقتنا يحاول هذا النظام البرجوازي العمل على مستويين لإخفاء ظاهرة دونية مكانة لامرأة، الأولى السعي للتغطية عن وجهه القبيح او تجميل ذلك الوجه عبر تأسيس منظمات تسمى بالمجتمع المدني بالترويج لورش عمل ضد العنف الأسري وتعليم الخياطة والحياكة والتطريز التي عفا عليها الزمن، وثانيا لقولبة نضالات الحركة التحررية ونزع شرارتها الثورية.